زعماء يهود في بيتسبرغ للرئيس الأمريكي : «لست محل ترحيب»

ترامب: منح الجنسية للمولودين في أمريكا «أمر سخيف ويجب أن ينتهي»

واشنطن - «وكالات» : قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في مقابلة نشرت، أمس الثلاثاء، إن «إدارته تعمل على إنهاء منح الجنسية لمن يولدون في الولايات المتحدة».

وفي مقابلة مع موقع أكسيوس الأمريكي الإخباري، قال ترامب، إنه «يعمل مع مستشار قانوني لوضع حد لهذه الممارسة الموجودة منذ عام 1968، وتنص على منح الجنسية تلقائيا لأي شخص يولد داخل الأراضي الأمريكية».

وقال ترامب لموقع «أكسيوس»: «نحن البلد الوحيد في العالم الذي يأتي فيه الشخص، ويولد له طفل فيصبح الطفل بشكل أساسي من مواطني الولايات المتحدة لمدة 85 سنة مع كل هذه الامتيازات».

وأضاف أنه «أمر سخيف ويجب أن ينتهي... إننا في الطريق إلى ذلك وسيحدث بأمر تنفيذي».

يذكر أنه خلافا لما قاله ترامب، هناك العشرات من البلدان التي تمنح الجنسية بلا قيود لمن يولدون بها، من بينها كندا والمكسيك.

من جهة أخرى طالب زعماء يهود في بيتسبرغ، الإثنين الرئيس دونالد ترامب، بالتنديد بالتطرف القومي لدى البيض على نحو لا لبس فيه، بعد أن قال إنه سيزور المعبد الذي قتل فيه مسلح 11 من المصلين في مطلع الأسبوع.

وقالت جماعة «بند ذا آرك»، المنظمة اليهودية المعنية بالعدالة الاجتماعية، في خطاب مفتوح لترامب الذي أعلن أنه سيزور المدينة اليوم الثلاثاء: «السيد ترامب، أنت لست محل ترحيب في المدينة، قبل أن تندد بشكل كامل بالتطرف القومي للبيض».

وأضافت المنظمة، أن الخطاب موقع من اللجنة التوجيهية للمنظمة في بيتسبرغ، وما يقرب من 43 ألفاً من الجمهور.

رجل يحمل طفلاً أمام شموع ووروه خارج كنيس «شجرة الحياة» في بيتسبرغ

وقال عضو اللجنة التوجيهية للمنظمة، تامي هيميس: «في التقاليد اليهودية عندما تدخل منزلا فيه حداد فالتقاليد تقضي بألا تتكلم وأن تسمع».

ومضى يقول: «أتضرع أن ينصت لما يجب أن نقول، وما يجب أن يقوله أي شخص آخر في حداد». وروبرت باورز، الذي صرح بأنه معاد للسامية والمتهم بشن أعنف هجوم على الإطلاق ضد الطائفة اليهودية في الولايات المتحدة، ليس من أنصار ترامب، ويتهم الرئيس على الإنترنت بأنه لم يفعل شيئا لمنع «غزو» اليهود.

وندد ترامب بالهجوم قائلاً إنه لا يجب التسامح مع العداء للسامية.

ويقول منتقدو الرئيس الجمهوري، إن تصريحاته المتكررة المعادية للهجرة، والمعادية للمسلمين، وإلقائه اللوم على الطرفين عندما قتل محتج في مؤتمر للمتطرفين المؤمنين بتفوق البيض بفرجينيا في 2017، شجع تطرف الجناح اليميني وهو اتهام رفضته إدارة ترامب بشكل قاطع.

وجاء في خطاب منظمة «بند ذا آرك»: «كلماتك وسياساتك في السنوات الثلاث الماضية شجعت حركة قومية للبيض متنامية».

وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض، سارة ساندرز، إن ترامب سيذهب إلى سكويريل هيل، الحي الذي يقع فيه المعبد الذي كان مسرحا لإطلاق النار، مع زوجته ميلانيا، لمشاركة مجتمع بيتسبرغ حزنه».

ولا يرغب كل الزعماء اليهود في بقاء ترامب بعيداً.

وقال الحاخام جيفري مايرز، الذي يقود تجمعا من بين ثلاث تجمعات يضمها معبد تري أوف لايف «شجرة الحياة»، إنه يرحب دوما بالرئيس. وبعد إعلان زيارة ترامب، بدأ سكان في حي سكويريل هيل وحوله، في تنظيم احتجاجات ووقفات بالشموع وفعاليات عامة أخرى.

وقال أكثر من 250 شخصاً، إنهم سيشاركون في احتجاج صامت أثناء زيارة ترامب لمنطقة سكويريل هيل التي يشكل اليهود 40 في المئة من سكانها.

مصادر إسرائيلية: لا مصلحة لتل أبيب في سقوط حكم «حماس» بقطاع غزة

رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية

الأراضي المحتلة - «وكالات» : قالت مصادر إسرائيلية إن القيادتين السياسية والعسكرية في إسرائيل، توصلتا لاستنتاجات بعد الاجتماعات التي عقدت حديثا لمناقشة ملف التصعيد مع غزة، تفيد بأنه من الجيد لإسرائيل في المرحلة الحالية، الإبقاء على نظام حكم حماس في القطاع.

وأشارت مصادر عبرية أنه بناءً على هذه الاستنتاجات، صدرت التعليمات للمؤسسة الأمنية بالعمل على خلق عامل ردع أمام حماس وإضعافها، على أن لا يؤدي ذلك لتهديد نظام حكمها.

وقالت المصادر الإسرائيلية إن الاستنتاجات الإسرائيلية جاءت بناءً على الموقف المتشدد الذي يتبناه الرئيس أبو مازن من قطاع غزة ومحاولات التوصل لتسوية في المنطقة، مع الإشارة إلى أن أبو مازن يرفض على سبيل المثال إدخال السولار الذي مولته قطر إلى غزة، وتخشى إسرائيل أن يؤدي المنع إلى التصعيد العسكري.

وأضافت المصادر أن «إسرائيل ترى أن الاتصالات مع حماس عبر وسطاء مثل مصر، والأمم المتحدة ستكون فعالة وإيجابية أكثر من تلك التي ستكون بمشاركة السلطة الفلسطينية».

وتابعت المصادر أنه «رغم التصعيد في المنطقة الجنوبية، إلا أن نتانياهو يميل إلى التهدئة دون الحاجة للدخول في حرب ضد القطاع، وأعلن أمس أن إسرائيل تعمل لمنع التسلل إلى مناطقها ومنع المساس بمواطنيها وجنودها، وفي نفس الوقت تعمل لمنع انهيار إنساني في القطاع، ولذلك فهي مستعدة للقبول بجهود الوساطة التي تقودها الأمم المتحدة ومصر للتوصل لتسوية مسألة التيار الكهربائي للقطاع والتوصل للتهدئة».

وقال مصدر سياسي إسرائيلي كبير: «من الممكن احتلال غزة وتغيير نظام حكم حماس فيها، إلا أنه لا يوجد متطوعين مستعدين لاستلامها منا وإدارة شؤونها».

وتابع المصدر أن الإمكانية الثانية أمام إسرائيل تتمثل في توجيه ضربات موجعة جداً للقطاع دون احتلاله، بهدف التوصل لتهدئة طويلة الأمد». وأضاف «لصقنا حتى الآن ما يقارب 100هدف تابعة للجهاد، في ظل حقيقة أن حماس لم تطلق رصاصة واحدة».

وحسب المصدر فإن «إسرائيل إذا تأكدت أن الأموال التي ستسمح بدخولها للقطاع، ستذهب إلى وجهتها الصحيحة، ستدرس الموافقة على السماح بإدخال الأموال القطرية لدفع رواتب موظفي حماس»، إلا أنه أشار إلى أن ذلك لا يحدث حالياً.

وأضاف أنه إذا خرج للحرب ضد غزة، فإن «جميع الإسرائيليين سيصفقون له خلال أول ساعتين من الحرب، إلا أن الأمور ستتغير بعد ذلك بشكل جذري»، مشيراً إلى أن إسرائيل كانت على اعتاب التوصل لاتفاق تهدئة مع حماس، إلا أن وابل الصواريخ التي أطلقها الجهاد الإسلامي يوم الجمعة الماضي قلب الأوراق.

وذكر المصدر أيضا أن إسرائيل تقف الآن، ربما لا تسمح لها بتقادي توجيه ضربة موجعة جدا، الأمر الذي سيقودها إلى دائرة النار، لذلك لا بد من استنفاد الجهود للتوصل للتهدئة أولا، ثم التوصل للتسوية.

شمات

الأمير : المنطقة

رئيس مجلس الوزراء - إجراءات قانونية بشأن عمليات جرت في بعض الوزارات ، ورأت منها الحكومة شبهات اعتداء على المال العام ، وإذ تؤكد مباركتنا ودعمنا لكل خطوة جادة تهدف الى الإصلاح ومكافحة الفساد ومحاسبة المفسدين وحماية المال العام ، فإننا ندعو الى التحقق والتثبت والتأكد قبل توجيه الاتهام ، حرصا على كرامات الناس وعدم التشهير بهم قبل ثبوت ادانته.

وأكد سمو الأمير أن أمام الحكومة - إضافة الى المستجدات الخطيرة خارجيا - جملة من التحديات الكبيرة محليا ، منها تعزيز الاستقرار وصيانة الوحدة الوطنية وإصلاح الاقتصاد الوطني ومكافحة الفساد ، ورعاية الشباب وتطوير التعليم ، وتحسين مستوى خدمة الصحة العامة وسائر الخدمات في البلاد . وتمثل التنمية الاقتصادية واستقرار الاقتصاد الوطني عنصرا أساسيا في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية ، وادعو الحكومة والمجلس الى استكمال مسيرة انجاز وتنفيذ القوانين وبرامج الإصلاح الاقتصادي الهادفة الى مسار مستقر في تنويع مصادر الدخل ، وخلق فرص العمل المنتجة للشباب التي تسهم في دفع عجلة التنمية ، وأمل الا يؤدي التحسن المؤقت الذي شهدته أسعار النفط مؤخرا الى عرقلة هذا المسار المهم الذي يستهدف حماية ، وضمان مستقبل الأجيال القادمة وانني على يقين بأن الحكومة بقيادة وهمة سمو رئيس مجلس الوزراء ، سوف تبذل غاية الجهد لتحقيق ما يصبو اليه المواطنون ، وما تستحقه الكويت من رفعة ورقي وتقدم في كافة الميادين.

وشدد على ان حرية الرأي والتعبير سمة تميز مجتمعنا الكويتي ، وحرصنا على استمرارها وتعزيزها امر لا يقبل المزايدة ، ونفخر باننا في دولة القانون والمؤسسات يسودها العدل والحق برعاية قضاء عادل ونزيه لا سلطان عليه في أداء رسالته غير الله والضمير ، وبحمد الله لم ولن يكون في الكويت ابدا ما يعرف بسجين سياسي او معتقل ، ولم يصدر حكم قضائي واحد بالإدانة دون محاكمة عادلة توافرت فيها جميع الضمانات لحق الدفاع. وقال سموه : لقد اصبحت وسائل التواصل الاجتماعي التي تعج بالحسابات الوهمية المفرضة وبكل اسف اداة للفتن والابتزاز والهدم والاسترزاق المدمر ، وانني ادعوكم للإسراع بإصدار التشريع اللازم لضمان انضباط استخدامها في الإطار الصحيح ، الذي يراعي امن المجتمع وقيمه الفاضلة ويمنع اشباح الفتن والتخريب من المساس بكرامة الناس وسمعتهم.

واستطرد سموه قائلا : نشهد بكل الحسرة والالم واقع منطقتنا المرير وتداعياته الخطيرة على كل صعيد ، نعيش مرحلة استثنائية لعلها الأخطر على حاضرنا ومستقبلنا جميعا ، بعد ان تحولت هذه المنطقة الى ساحة للقتل والدمار ومسرحا للصراعات والعصبيات وتصفية الحسابات ، تعيث بها الاهواء والمصالح ، وقد آن الأوان لكي ندرك جميع شعوب المنطقة بأنها مستهدفة في امنها واستقرارها واقتصادها ، كما ان الأوان لوقفة تأمل للتبصر، فيما تعرضت له دول المنطقة من كوارث وحروب ودمار على مدى عقود طويلة شاقة ، تؤدي الى العودة الى جادة الصواب ، وتلتفت الى ما يحقق المصالح المشتركة لكي تنعم شعوب المنطقة ، بما تستحقه من امن وسلام وتقدم ورفاه ، كما ندعو المولى القدير بأن يمدنا بسنده وعونه ، لتصفو القلوب وتهدأ النفوس وتلتئم الجراح ، بما يعزز مكانة مجلس التعاون الخليجي ويجسد لحمته ، لتلبية امال ابنائه وتطلعاتهم نحو غد امن زاهر بعون الله.

أضاف : إنني أيها الاخوة على ثقة بأنكم تدركون جسامة الأخطار المحيطة بنا ، وتبصرون سعير النيران المشتعلة حولنا ، وتعون دقة وهشاشة الأوضاع في منطقتنا وتقدرون ابعاد التحديات التي تعترض مسيرتنا ، وليس كل ما يعرف يقال ، وفي مواجهة كل هذه المخاطر والتحديات ، فإنني مطمئن انكم - بعون الله وتوفيقه - قد استوعبتم رسالتي وسوف تحرصون على القيام بكل ما تمليه عليكم ضمائركم وواجبكم الوطني ، وإنكم ستظلون أبناء أوفياء بررة لأمكم الكويت ، هي امكم الرؤوم حافظوا عليها وعضوا عليها بالنواجذ ، فلن تجدوا لها مثيلا. واختتم سموه كلمته بالقول : أود أن أدعو اخواني وأبنائي وأحبائي المواطنين ، الى عدم الالتفات الى دعاة التشاؤم ومثيري الفتن ومروجي الشائعات ، وباعثي القلق والإحباط حول المستقبل ، وأقولها بكل امانة وثقة وصراحة : إن الكويت كانت وستظل بإذن الله تعالى دوما بخير وأمان ، تحرسها عناية المولى ووحدة صفها وسواعد أبنائها ، ومساندة قوى الخير والحق في العالم اجمع .. نعم لليقظة والحذر ولا للخوف والقلق.

الغانم : لنقف

فقد دعا رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ، إلى ضرورة الالتفاف خلف سياسات ونهج سمو امير البلاد ، خاصة فيما يتعلق بالظروف الاقليمية الملتهبة ، مؤكدا اهمية التعاون بين السلطتين وتماسك الجبهة الداخلية كشرطين لتحقيق الامن والاستقرار والتنمية .

وقال الغانم في كلمته ان الكويت وازاء التطورات الاقليمية المتسارعة اتخذت موقفا اتسم بالصدق والنضج معا ، ، وهذا الموقف تمثل في هدف محاولة اصلاح ما اختل ومعالجة ما اعتل وهو موقف استلهم العقيدة السياسية التقليدية لحضرة صاحب السمو امير البلاد المنحازة للوفاق الميالة للتهدئات الجانحة نحو الاعتدال الشجيعة للحوارات والتفاهمات ..

أضاف : « نحن من جانبنا علينا واجب الوقوف خلف سياسات سمو امير البلاد مقتدين بمنهجه الموضوعي الرصين والناضج واثقين بأن تلك الجهود والسياسات التي ينتهجها سموه ستنجح عاجلا ام آجلا».

وقال : « ونحن نتحدث عن ظروفنا الإقليمية والدولية الدقيقة لم يعد مقبولا لنا ككويتيين ان نتخلى عما ميزنا عبر الزمن من مناقب وخصال وخاصة تلك المتعلقة بالحكمة والنضج والعمق والتروي والصبر والانسجام مع الطبيعة والتصالح مع الجغرافيا».

ولفت إلى أنه « لم يعد ممكنا ولا مقبولا ان نتنازل عن سلاحنا الرئيسي والأول ونتخلى عنه ، سلاحنا الذي جربناه مرارا ككويتيين فحمانا وخبرناه قرونا فصاننا وأعني بهذا السلاح وحدتنا الوطنية».

وقال : « بدون وحدتنا لن تنفعنا مواردنا وسياساتنا وإجراءاتنا الأمنية واستعداداتنا الوقائية فالوحدة هنا ، شرط أساسي ومحوري للاستقرار والامن والتنمية والبناء » ، داعيا الى ضرورة عدم التسامح مع كل طرح تفسيمي تفتيتي ايا كان عنوانه ، وعدم التسامح مع كل صوت نشاز يثير الكراهيات وخطاب التشاحن والتخاشن .

وتطرق الغانم في كلمته الى التحديات والاستحقاقات الواجب مجابهتها حكومة ومجلسا ، مؤكدا « ان مجابهة هذه التحديات والتعاطي معها ، والتصدي لها مسؤولية جماعية ولأنها جماعية فإنها تتطلب الشرط الأساسي لكل عمل مشترك ألا وهو (التعاون) » .

أضاف « وأعني هنا بشكل أساسي التعاون بين السلطتين التعاون بوصفه نقيضا لكل الانانيات وآفات التواكل وعيوب التنصل والقاء المسؤولية على الآخر » .

وأكد الغانم « لن يتحقق انجاز واحد على الأرض من دون تعاون وأي صيغة أخرى للعلاقة بين السلطتين ستكون نتائجها كارثية » .

وقال : « نحن نعيش مرحلة استثنائية تحتاج إلى مواقف استثنائية ، وهذه المواقف يجب ان تصب في قناة الإصلاح الإصلاح بوصفه مطلبا وضرورة واستحقاقا الإصلاح الذي يجب الشروع به عبر بوابة التعاون والتدرج والخطط الواقعية والبدائل القابلة للتطبيق » .

أضاف « سهل جدا ان نتفق ونصعد ونزايد لكن الصعب ان نعمل وفق خطة عملية شاملة وتقدم الحلول والمعالجات » مؤكدا « إن الخطاب السياسي القائم على الإشارة إلى مواضع الخلل فقط ، هو خطاب قاصر وممل ولا يؤدي إلى مكان ، مالم يقدم حلا لهذا الخلل أو يرسم خارطة طريق ، مشفوعة بجدول زمني واقعي وشفاف » .

وقال : « علينا أن نبعد قليلا هاجس الإنتخابات القادمة ونعمل جديا للأجيال القادمة وان نواب الشعب وممثلي الامة هم رجال دولة وعليهم استحقاق أن يضعوا المصلحة العامة للدولة فوق أي اعتبارات اخرى » .

وقال الغانم « أصبح لزاما علينا جميعا وعلى الحكومة بشكل خاص ومحدد ، بوصفها سلطة تنفيذية تهيمن على مصالح الدولة وترسم السياسة العامة وتتابع تنفيذها كما جاء في المادة 123 من الدستور ان تشرع بمعالجة كل ملفاتنا المهمة وذلك تطبيقا لما جاء في التوجيه السامي في مناسبات عديدة ومختلفة » .

وقبيل ختام كلمته خاطب الغانم سمو امير البلاد قائلا : «اسمح لي يا صاحب السمو قبل ان أختم وخارج النص المكتوب ان اتقدم لسموكم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان ، على ما تفضلتم به في تطلعكم السامي ، من ثناء كريم على شخصي المتواضع ، وهذه شهادة ثمينة وغالية من اب كريم وقائد حكيم ، باننا نسير على الطريق القويم ، ونسال الله سبحانه وتعالى ان نكون عند حسن ظنك يا صاحب السمو، وان نحقق امانيك وتوجيهاتك».

من جهته اكد سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء ، الحاجة للسير على خطى صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد ، والاستماع لتوجيهات سموه ، لصيانة أمن البلاد واستقرارها ومصالحها في ظل ظروف إقليمية ودولية متغيرة.

وشدد سمو رئيس الوزراء ، على اهمية وحدة الصف والالتفاف حول القيادة الحكيمة واحترام المؤسسات الدستورية وتفعيل التعاون بين السلطات ، مستذكرا ان حكمة سمو امير البلاد وجهوده المتواصلة اثمرت في تحصين الكويت من أي اهتزازات وتداعيات قد تصيبها من تفاقم الأحداث الإقليمية والدولية.

وعلى صعيد الاداء الحكومي اكد سمو رئيس مجلس الوزراء ، استمرار الحكومة في عملها الجاد والحزم في مكافحة الفساد وجرائم غسل الأموال ومعالجة الترهل الاداري والوظيفي ، ووضع حد لأي تقصير أو إساءة في استخدام الوظيفة العامة.

وشدد على التزام الحكومة بالاستمرار في وضع الاصلاحات الادارية والاقتصادية والمالية على رأس أولوياتها ، والتركيز على ملف الاستدامة الاقتصادية والمالية والحرص على استمرار الجهود الهادفة إلى تطوير وتحسين الخدمات الحكومية.

وقال المبارك :استمعنا إلى التوجيهات السامية لسمو الأمير، ونستلهم منها التعاون والبعد عن الفرقة والعمل كفريق واحد لمصلحة الكويت .

أضاف: ما أحوجنا جميعاً إلى أن نسير على خطى صاحب السمو جاعلين من مسيرته دليلا ومن توجيهاته نبراسا، لصيانة أمن البلاد واستقرارها ومصالحها في ظل ظروف إقليمية ودولية متغيرة ، تستوجب منا جميعا وحدة الصف والتماسك كالبنيان المرصوص، مشيرا إلى أن حكمة حضرة صاحب السمو الأمير وخبرته وجهوده المتواصلة قد أثمرت تحصين دولة الكويت من أي اهتزازات وتداعيات قد تصيبها من تفاقم الأحداث الإقليمية والدولية على خطورتها.

وتابع المبارك: نعاهدكم يا صاحب السمو، ونعاهد شعبنا الوفي والأخوات والأخوة أعضاء مجلس الأمة.. أن التزامنا جميعا بأحكام الدستور والقانون ليس خيارا بل هو التزام وطني، ومطلب أساسي تلتزم به الحكومة بكافة مؤسساتها وأجهزتها لتحقيق الإنجاز المنشود.

وأوضح سمو رئيس مجلس الوزراء أن الحكومة تؤكد التزامها بنهجها الثابت في علاقاتها مع الدول ، متمسكة بكيان مجلس التعاون الخليجي ودعمه ، وحريصة على اداء دورها الفاعل كعضو في مجلس الامن في نصرة القضايا العربية والإسلامية والسلام في العالم .

المجلس يقر

وقال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم «إن رفع الإيقاف الرياضي نجح بفضل مجلس الأمة ، مشيرا إلى أن هناك شروطا لخارطة الطريق مرتبطة بجدول زمني وتأجيل القانون معناه تأخر الخارطة».

من جهته قال وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري : أشكر النواب على تجاوبهم السريع ، وإقرار التعديلات على قانون الرياضة الذي سينتج عنه رفع الإيقاف بشكل نهائي .

المجلس يرفض

فخر لنا ، وانا كرئيس لدي رأي لكني لم استأثر به ، ووضعي كرئيس شيء وكنائب شيء آخر.. وكما أوصاني سمو الأمير فإنني على مسافة واحدة من الجميع .

وكان الغانم قد أعلن أن المجلس سيصوت على إسقاط عضوية النائبين جمعان الحربش ووليد الطبطبائي، كل على حدة ، مبينا أن إسقاطها يحتاج إلى أغلبية أعضاء المجلس بغض النظر عن الممتنعين أو غير المشاركين ، إذ إن أصواتهم لا تحسب ضمن العدد المطلوب لإسقاط العضوية، أي يجب أن يكون هناك 33 صوتا مؤيدا للإسقاط.

وقال الغانم، ردا على سؤال عن الإجراء الذي سيتم إذا رفض المجلس إسقاط عضوية النائبين، وكيفية التعامل مع تغيب النواب عن الجلسات: «هذا موضوع يطول بحثه، وسيكون لكل حادث حديث، وبعد انتهاء التصويت سيتم النظر في الوضع القانوني والدستوري، لأن هذه سوابق لم تحصل قبل ذلك».

من جهة أخرى .....

اكتفى مجلس الأمة امس بمناقشة هادئة ومختصرة، لواحد من أسرع الاستجوابات في تاريخ الحياة النيابية الكويتية ، حيث انتهى استجواب النائب رياض العدساني لوزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ، من دون تقديم طلب لطرح الثقة بالوزير ، أو حتى توصيات .

واستعرض العدساني في مرافعته عددا من الملفات فيما يخص محاور الاستجواب ، حيث تطرق إلى التعيينات والترضيات وسوء تقدير الميزانية ، وتطرق إلى عدم رد الوزير على الأسئلة بحجة عدم الدستورية ، معتبرًا أن التعامل مع الأسئلة البرلمانية بهذا الأسلوب يدفع النواب إلى القفز مباشرة إلى الاستجواب.

وقال العدساني إن الوزير الخرافي لا يقوم بدوره الرئيسي المتعلق بالتنسيق بين مجلس الأمة والحكومة، إضافة إلى سوء التقدير والتخطيط في وزارته، مطالبًا النواب بموقف حاسم تجاه إخفاقات الوزير.

وفي رده على محاور الاستجواب قال الوزير الخرافي : «لقد أقسمت أمام سمو الأمير والمجلس على احترام الدستور وقوانين الدولة، وأنا ملتزم بقسمي وبالأمانة التي حملني إياها سمو أمير البلاد بتشريفي بهذا التكليف الوزاري».

أضاف «أنا أستجوب على النوايا»، حيث لا صحة لعرقلة الرد على الأسئلة البرلمانية، وهناك خمسة أسئلة سابقة للنائب المستجوب قالت الفتوى والتشريع إنها غير دستورية ، ورغم ذلك رد الوزراء عليها وهذا دليل على حسن النوايا.

وتحدث النائب د.عادل الدمخي مؤيدًا للاستجواب قائلا : إن وزارة شؤون مجلس الأمة هي ليست وزارة بالمعنى المفهوم، مستغربًا عدم إسناد الحكومة مهام أخرى لمن يحمل حقيبة وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة.

وتحدث النائب د.خليل عبد الله معارضا للاستجواب وأكد أن المسألة ليست ملاحقة للوزراء بالاستجوابات، مؤكدًا أن هناك أخطاء كبيرة للحكومة وتجاوزات تتعلق بمليارات الدنانير تحتاج إلى تسليط الضوء الرقابي عليها.

يذكر أن استجواب النائب رياض العدساني لوزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي يتكون من ثلاثة محاور ، تتعلق بالتعيينات والتنفيع، والتجاوزات في الميزانية، ومحاولة إضعاف الرقابة البرلمانية.